النهار ١١-٠٦-٢٠٢٠

هجمة شرسة للمصارف... ونية غير معلنة لمقاضاة الدولة صفير: ٥ "اقتصاديين" لا عمل لديهم... يخططون للبلاد

سلوى بعلبكي

لم يعد في إمكان القطاع المصرفي السكوت أكثر عن اتهامه بأنه بدد اموال المودعين وتحميله وزر تخبط أركان الحكم، فكان ان ظهر الكباش بين جمعية المصارف والحكومة الى العلن عبر بيان عنيف أول من أمس واستتبع بلقاء مع الاعلام أمس أفرغ خلاله رئيس الجمعية سليم صفير وبعض اركان وخبراء الجمعية ما في جعبتهم من تحفظات واستياء من التعاطي الحكومي. ولعل ما قاله صفير عن أن "الدولة هي عبارة عن ٤ أو ٥ اشخاص يطلقون على انفسهم اسم اقتصاديين، هم بالحقيقة عاطلون عن العمل... يخططون لمستقبلنا من السرايا"، هو ترجمة صارخة لما آلت اليه الامور بين المصارف والحكومة التي لم تجد بعد الوقت الكافي لإبداء رأيها بالخطة، على رغم تأكيد صفير أنه سلم نسخة منها الى رئيس الحكومة، وهي لا تزال (الحكومة) حتى اليوم ترفض لقاء الجمعية.

ففي الوقت المستقطع الذي يعيشه لبنان ما قبل الانهيار الكبير، لا يزال المسؤولون يتعاطون بخفة وببرودة لافتة ولامبالاة مع الوقت، وكأن الاقتصاد وأسعار العملة ينتظران صحوتهم، فيما هم يتلهون بتفاهات التعيينات والمحاصصة والتنفيعات في وقت يطرق الجوع والافلاس ابواب اللبنانيين والمؤسسات التجارية وفي طليعتها المصارف، فضلاً عن ضياع جنى عمر المودعين الضائعين والمربكين أمام حقيقة من المسؤول عن ضياع مدخراتهم واحتجازها في المصارف.

وفيما كان اللوم بارزا في اللقاء على المصارف حيال سبب تأخرها بالدفاع عن نفسها أمام الهجمة الشرسة التي شنتها عليه الطبقة السياسية، خطت الجمعية خطوة دفاعية أقرب الى الهجوم شرّحت فيه اسباب الانهيار ودور الدولة المركزي فيه والناتج من تقصيرها وهدرها وعدم وجود رؤية إصلاحية عندها للخروج من أزمات العجز في الموازنة التي كثيرا ما أشارت الى سلبياته التقارير الدولية.

فهل بدأ الكباش الكبير بين دولة كانت تستجدي المصارف خلال الثلاثين سنة الماضية لتمويلها، والقطاع المصرفي الذي صدّق وعود الاصلاح ومكافحة الفساد وخطط تعزيز النمو، ووثق بشفافية الدولة وانتظام تسديدها للمتوجبات عليها؟ وهل هذا الكباش هو مقدمة لمقاضاة الدولة محليا وربما دوليا؟ الفكرة وفق ما تؤكد مصادر لـ "النهار" لا تزال قيد الدراسة والتحضير، وان لم يعلنها صراحة أمس صفير، وهو أجاب عن هذا السؤال بالقول: "لسنا في هذا الوارد... أقله حتى الآن". فهل نصل الى نشر ما تبقى لنا من غسيل امام المحافل الدولية، بعدما "حول السياسيون كل الانتباه الى شيطنة المصارف"، وفق توصيف أحد أركان الجمعية.

صفير بدأ اللقاء الذي عقد في فندق "الفورسيزونز" بكلمة وصف فيها خطة الحكومة بالمَحاسبيّة وليس اقتصادية. "فالنظام المالي القائم في خطر، وتاليا لن يقوم أي نظام مالي بديل نتيجة تلك الخطة. فيما توجهات جمعية المصارف واضحة وتعيد الثقة مع الوقت. فهي تهدف أولاً إلى عدم التوقف عن الدفع للدائنين المحليين ما يعيد الثقة إلى السوق سريعاً ويُنعش الاقتصاد. وتقترح تسديد الدولة دينها لمصرف لبنان عن طريق تأسيس صندوق مملوك من الدولة نفسها، على أمل أن يدار هذا الصندوق بطريقة القطاع الخاص. وتوضع في هذا الصندوق ممتلكات المصالح والشركات والعقارات، ومن مدخول تلك الممتلكات يتم تسديد دين مصرف لبنان عن طريق سند طويل الأجل بقيمة ٤٠ مليار دولار وبفائدة متدنية. بهذه الطريقة نكون خفّضنا الدين العام من جهة، وعالجنا الفجوة بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان من جهة أخرى."

وإذ أكد رفض المصارف أي اقتطاع من القيمة الإسميّة لسندات الدولة، قال: "نحن مستعدون للتفاوض في المقابل، على تأجيل الاستحقاقات وتخفيض الفائدة"، معلنا في الوقت عينه رفض المصارف قطعياً الـ.Haircut

والى صفير تولى نائب رئيس الجمعية نديم القصار، وأمين الصندوق تنال الصبّاح، وأمين السرّ وليد روفايل، والأمين العام للجمعية مكرم صادر الرد على استفسارات واسئلة الاعلاميين التي تناولت مصير ودائع اللبنانيين وسعر الصرف ومصير المصارف الحالية وما ورد في الخطة عن إنشاء ٥ مصارف جديدة، وغيرها من الاسئلة التي تتعلق بخطة الحكومة والخطة البديلة للمصارف.

في موضوع إنشاء مصارف جديدة يبدو واضحا من خلال أجوبة أركان الجمعية أن ثمة إستغرابا من النية وراء إنشاء هذه المصارف وما اذا كان ثمة مستثمرون لديهم الثقة بالاستثمار في لبنان. لا بد أنها "مزحة"، لأن المصارف الأجنبيّة تهرب من لبنان، فكيف المجيء بمصارف جديدة؟!

أما في موضوع الصندوق المقترح إنشاؤه من الجمعية فهو "صندوق مملوك من الدولة نفسها يبقى ملك الدولة إنما يُصدر سندات بضمانات على موجودات الصندوق، والأنسب أن يكون بقيمة ٤٠ مليار دولار، ما يساعد في خفض معدل الدين العام، الأمر الذي يعزّز موقع لبنان في مفاوضاته مع صندوق النقد الدولي. ثمة أملاك لدى الدولة تفوق قيمتها الـ٤٠ مليار دولار، في حين أن دراسة أعدّتها جمعية المصارف تُظهر قدرة المصارف على استخدام الأراضي الموجودة لتأمين الواردات للصندوق.

بالنسبة لعدم قدرة المودعين على التصرف بودائعهم، كان الجواب بأنه "عندما قررت الدولة عدم دفع الـ"أوروبوندز" حصرت استعمال الودائع في لبنان، وبالتالي كل مَن يرغب في استخدام ودائعه داخل لبنان، يستطيع ذلك، إن كان يريد شراء سيارة أو منزل... الشكوى المتكررة تكمن في عدم القدرة على إخراج الودائع من لبنان فقط لا غير."

وفي اللقاء كان تصويب على استهتار الدولة بالتعاطي مع القطاع المصرفي والتركيز على أنه قطاع مفلس، "فعندما تقرّر الدولة عدم سداد ديونها، وفي اليوم التالي تعلن أن المصارف مفلسة، يجب أن نشكر الله أنه لا يزال هناك مصارف في لبنان، مع التأكيد أن هذه المواقف كانت السبب الأول لارتفاع سعر صرف

الدولار". وهذا التصويب كان واضحا من خلال كلام صفير الذي اعتبر أن الطريقة التي تتعاطى بها الدولة مع القطاع المصرفي، "كَرسَحَت" عملية "خلق الأموال" التي توفّرها المصارف، وأصبحت الوضعيّة حالياً برسم التصفية. فلو سمحت الحكومة للمصارف بأن تكمل دورها وتشتري الدولار بشكل طبيعي وكما يجب، لما كانت العجلة الاقتصادية توقفت، ولم يكن القطاع الخاص قد عانى من الجمود". وقال: "لا يجوز أن تكون الماكينة المصرفية "مكَرسَحة" كما فعلوا بها اليوم، فعامل الثقة لا يقتصر على الخارجي بل هو داخلي ايضا... والدولة ضربت بعامل الثقة الداخلي". وخلص إلى القول: "في حال بقيت الماكينة المصرفية والاقتصادية مشلولة، فالتصفية قائمة لا محالة. وتاليا عليهم أن يختاروا ماذا يريدون."

وكان من البديهي أن تتركز الاسئلة على تمادي القطاع المصرفي بضخ الاموال للدولة، فكان الرد بأن المصارف وضعت ١٠% فقط من سيولتها في الاوراق المالية التابعة للدولة، وهذه الاموال اعطيت للدولة في فترات مختلفة ولأسباب مختلفة.

وبالحديث عن الارباح التي حققتها المصارف خلال ٢٥ سنة الماضية، كان تأكيد أن أكثر من ٧٠% أعيد ضخها في رساميلها لتقويتها وتعزيز شبكة المصارف في لبنان والعالم بما سهل عودة رساميل اللبنانيين الى لبنان.

وفي ما يتعلق بسعر الصرف، كان ثمة اجماع على أنه مرتكز على "الكاش" الذي يتم تداوله مع الصرافين والذي يشكل ٧ أو ٨% من السوق، كما أنه يعكس عجز ميزان المدفوعات، وقدروا سعر الصرف الفعلي ما بين ٢٥٠٠ و ٢٦٠٠ ليرة.